

النص الثاني: المطابقة النحوية في باب المرفوعات المؤلف في سطور: (سبقت ترجمته في النص الأول)

أَسْئَلُهُ تَمْهِيدِيَّةً:

- هل كنت تعلم زمن استعمال كلمة "الفاعل" بمعناها الإصطلاحية؟
- هل تدري من صاحب هذا التحديد؟
- هل "هو كلُّ مفعولٍ حُذِفَ فاعِلُهُ، وأُقيِمَ هُوَ مَقَامَهُ"؟
- هل تعلم من قبل؟ كيف كان النحاة القدماء يُعلِّلونَ لأحكام الوجوب، والجواز؟
- هل تعلم ما المطابقة النحوية الموجودة بين الفعل والفاعل كما في هذه الآية وعبرها: (قد أفلح المؤمنون)؟

النص:

1. أولاً _ المطابقة بين الفعل والفاعل
الفاعل في اللغة والإصطلاح: الفاعل لغة: مَنْ أَوْجَدَ الْفِعْلَ. الفاعل إصطلاحاً: له تعريف عديدة: وقد استعملت كلمة "الفاعل" بمعناها الإصطلاحية منذ نشأة النحو؛ فقد ذكر ابن سلام: أن أبا الأسود الدؤلي وضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف. وأقدم من عرف الفاعل اصطلاحاً هو ابن السراج بقوله: "الفاعل: هو الذي بُنِيَتْهُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي بُنِيَتْهُ لِلْفَاعِلِ، ويجعل الفعل حديثاً عنه مُقَدِّماً قَبْلَهُ "قبل الفاعل" سواء كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك: جاء زيد، الفاعل هنا حقيقي. ومات عمرو". الفاعل هنا مجازي؛ لأنَّ الْفَاعِلَ الْحَقِيقِيَّ هُنَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.
2. ولا يخفى أن هذا التعريف يظلّ قاصراً عن شمول فاعل الفعل الإنشائي؛ إذ الفعل ليس حديثاً عنه، وكذا لم يقيد الفعل بكونه مبنياً للمعلوم مما يجعل التعريف غير مانع من دخول نائب الفاعل. في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام الفعل مقدماً عليه. ويؤيد إعراضهم عن المعنى الحقيقي أننا لو قدّمنا الفاعل، فقلنا: زيد قام، لم يبق عندنا فاعلاً، وإنما يكون مبتدئاً وخبراً.
3. أمّا مُصْطَلِحُ نَائِبِ الْفَاعِلِ: فقد طرح النحاة الأوائل عناوين شتى لهذا المصطلح قبل أن يستقر على عنوان نائب الفاعل. وأول من عبّر عنه بنائب الفاعل هو ابن مالك. قال أبو حيان: لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك، وهذه التسمية «أولى وأخصر من قول كثير: "المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله"»

وَأَمَّا الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةُ لِهَذَا الْعُنْوَانِ: فلعلَّ أَوَّلَ مَنْ حاول تحديده هو ابن الحاجب بقوله: هو "كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه". وشرطه أن تُعَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إلى "فُعِلَ" و"يُفَعَلُ" ونظائرهما ممَّا يَضُمُّ أَوَّلَهُ في الماضي ويكسر ما قبل آخره، ويضمُّ أَوَّلَهُ ويفتح ما قبل آخره في المضارع من الأفعال غير الثلاثية،" لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه: أصلاً، للرباعي وذوي الزيادة"، وواضح أن هذا الشرط مختص بما «كان عامله فعلاً». والمراد بقوله: "وأقيم هو مقامه" أنه يقوم "مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهه إليه"، فيكون جارياً مجرى الفاعل في كلِّ ما له من أحكام، بل إنَّ بعض النحاة أجروه مجرى الفاعل حتى في التسميَّة، كالجرجاني، والزحشري، وابن يعيش، من المتقدمين، والدكتور مهدي المخزومي من المعاصرين. وظاهرة المطابقة بين الفعل والفاعل بوصفهما طرفا الإسناد في الجملة تأخذ صورتين اثنتين، هما:

أ. المطابقة النوعية في التذكير والتأنيث.

ب. المطابقة العددية في الإفراد والتثنية والجمع. وهو ما سأتناوله في الفقرتين الآتيتين.

ب. الْمَطَابَقَةُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي النَّوْعِ:

4. وهذه الصورة: تأخذ حكم الوجوب في مواضع، وحكم الجواز في مواضع أخرى. وقد علل النحاة القدماء لأحكام الوجوب، والجواز، تعليقات أفاضت بها كتب التراث النحوي، محتجين بكلام العرب الفصيح. إنَّ مطابقة المسند للمسند إليه؛ أي: مطابقة "الفعل" لـ "الفاعل" في التذكير والتأنيث هي الأصل، وبخاصة إذا تقدم، أما إذا تأخر فإنَّ المطابقة تكون أقل التزاماً. والأصل في الفعل أن يطابق الفاعل في التذكير والتأنيث مضمراً أم ظاهراً، ويتبعه في النوع بوصفه جزء من الفاعل وأنهما معا يعدان بمثابة جزء واحد.

5. فالفعل والفاعل بُنية واحدة ولا بد لهما من أن يتطابقا في النوع وجوبا، عندما يسند الفعل إلى الفاعل، سواء أكان الفاعل مفرداً أو مثنى أو جمعا، أو كان مذكراً لفظياً مثل: أَحْمَدُ وَعَلِيٌّ، أو معنوياً مثل: حَمْرُهُ وَطَلْحَةُ. ومن ذلك قوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} (23، سورة المؤمنون، 1) فالمطابقة حاصلة وجوبا بين الفعل "أَفْلَحَ" وَالْفَاعِلِ "الْمُؤْمِنُونَ" في صورة التذكير بتجرد الفعل من العلامة الدالة على التأنيث. والمعروف أنَّ وجوب المطابقة في هذه الصورة هو مذهب جمهور البصريين. أما الكوفيون فقد جوزوا مجيء الفعل مؤنثاً مع الفاعل المجموع جمع مذكر سالم، نحو قوله تعالى: {قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ} (10، سورة يونس، 90)

6. وتكون المطابقة واجبة بين الفعل والفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقياً، ظاهراً، متصلاً بفعله، ولم يفصل بينه وبين فاعله بفواصل، "كالجار والمجرور، والظرف، والمفعول به". وسواء

أكان مفرداً أو مثني، أو مجموعاً جمعاً سالماً. والتاء اللاحقة للفعل في نحو: "ذهبت" و"خرجت" لا تدل على أنّ الفعل مؤنث وإنما تدل على تأنيث الذي أسند إليه الخروج والذهاب.

7. ثانياً: الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ الْمُبتَدَأِ وَالْخَبَرِ:

أ. الْمُبتَدَأُ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً: المبتدأ لغة: اسم مفعول من ابتدأ الشيءَ وابتدأ به، بمعنى بدأه وبدأ به ابتداءً وبدءاً. وقال ابن فارس: "الباء والبدال والهَمْزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت". الْمُبتَدَأُ اصْطِلَاحاً: وقد استعمل النحاة الأوائل كلمة "الابتداء، والمسند إليه"، إلى جانب كلمة "المبتدأ" للتعبير.

8. عن المعنى الاصطلاحي النحوي قبل أن تنفرد الأخيرة بعنوانه. وأقدم تحديد للمعنى الاصطلاحي "للمبتدأ" هو قول سيبويه: "المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليني عليه كلام" أي: ليخبر عنه أو يسند إليه. وقال ابن الحاجب: "المبتدأ" الاسم المجزئ عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان". وعلّق الرضي على تعريف ابن الحاجب بما يتضمّن بيان الدافع لطرح هذه الصياغة، وأنه ما تكشّف للنحاة من "أنّ المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حدّ؛ لأنّ الحدّ مبيّن للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيطان في الماهية لم يجتمعا في حدّ، فأفرد المصنّف لكلّ منهما حدّاً، وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامه وهو الاسم: "المسند إليه؛ المجزئ من العوامل اللفظية". وأخر عنه الصفة الرافعة للظاهر، ويعني بالصفة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل".

9. وأما قوله: "رافعة لظاهر" فقد عبّ عليه الجامي: بأنّ المراد: الاسم الظاهر أو ما يجري مجراه" وهو الضمير المنفصل؛ (الذي يجري مجراه) لئلا يخرج عنه" نحو قوله تعالى: {قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ} (19، سورة مريم، 46) "فَأَنْتَ هُنَا، فَاعِلٌ لِـرَأَيْتُ" واحتز به عن نحو: "أقائم الزيدان"؛ لأنّ "أقائم" رافع لمضمّر عائد على "الزيدان" ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته، "أي: لم يجز تثنية الوصف، وعليه يعرب الضمير المتصل (ألف الاثنين) فاعلاً، في "أقائم" و"الزيدان" مبتدأ مؤخر، والصفة وفاعلها؛ (أقائم والألف): خبرٌ مقدّم.

وعرّفه ابن هشام بقوله: "المبتدأ هو المجزئ عن العوامل اللفظية، مُخْبِراً عَنْهُ، أووصفاً رافعاً لمكتفى به". وبهذا يتخذ التعريف صيغته النهائية. وهو مطابق لتعريف ابن الناظم، إلاّ أنّه يفضل في عدم تقييده للعوامل اللفظية بكونها غير مزيدة؛ إذ لا ضرورة لذلك، ما دام يمكن بيانه في الشرح بتقسيم التجزئ إلى حقيقي وحكمي.

10. الْخَبْرُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا:

¹ أما الخبر في اللغة: " فهو النباء، والجمع أخبار. وخبره بكذا وأخبره: نبأه".

² أما الخبر اصطلاحًا: وقد استعملت كلمة "الخبر"، في كتاب سيبويه بمعناها الاصطلاحية، إلى جانب "المسند" المبني على المبتدأ. وعبر ابن السراج عن "الخبر" أيضاً "بالمبني على المبتدأ"، قبل أن ينفرد لفظ "الخبر" بعنوان المعنى الاصطلاحية. وأقدم تعريفات "الخبر"؛ ما ذكره ابن السراج بقوله: "والاسم الذي هو خبر المبتدأ؛ هو الذي يستفيده السامع، ويصير المبتدأ به كلاماً".

¹¹ وعرفه ابن هشام بأنه: "الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور"، وتابعه عليه الأنثوني ومما تقدم نرى أنّ للجملة نظاماً خاصاً ينص على أنّ كل مبتدأ لا بد له من خبر وكل خبر لا بد له من مبتدأ؛ لأنّ الحكم لا يمكن أن يتصور إلا بالمسند والمسند إليه. ويُعدّ سيبويه أول من ذكر المسند والمسند إليه من النحاة. وقد تابع النحاة بعد سيبويه تحديد مفهوم المسند والمسند إليه على نحو يُفهم: بأنّ المبتدأ والخبر يُشكّلان بُنيةً متلازمةً لا بد من أن يُذكرَ معاً ولا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر، ومنهم المُبرِّدُ (النحويُّ) في قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ممّا لا يستغني كل واحد عن صاحبه، فمن ذلك: الابتداء وخبره". والمطابقة بين المبتدأ والخبر تظهر في صور النوع، والعدد، والتعريف أو التنكير، والإعراب وهذه الصورة واجبة دائماً، سواء أكان الخبر مفرداً جامداً أو مشتقاً أو وصفاً أو جملةً وهو ضروري في الخبر الجملة؛ إذ يقوم بالربط بين المبتدأ والخبر حتى لا يفهم من جملة الخبر أنّها مستقلة عن المبتدأ، وسأخص بالذكر ههنا: المطابقة بين المبتدأ والخبر، في التعريف والتنكير.

12. ثَالِثًا: الْمَطَابَقَةُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ:

الأصل في المبتدأ: أن يكون معرفة، أو نكرة مخصوصة، وأن يتقدم على الخبر؛ لأنّ جعل الاسم أول الجملة معنى المسند إليه، لذلك فحقّ المبتدأ أن يكون معلوماً؛ "لأنّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد". وأما الخبر: فالأصل فيه أن يكون نكرة؛ لأنّ الفائدة إنما تقع بالنكرة دون المعرفة، والفائدة في الخبر وقد يأتي المبتدأ نكرة، في أكثر من ثلاثين موضعاً وقد يأتي الخبر معرفة على غير الأصل. وقد يقع المبتدأ والخبر متطابقين في التعريف كقوله تعالى: {وَأَنَا التَّوَابُ الرَّحِيمُ} (2، سورة البقرة، 160) "فالضمير "أنا" مبتدأ وهو معرفة يدل على المفرد المذكور، و"التوَاب" خبر، وهو معرفة يدل على المفرد المذكور، وهما متطابقان في التعريف والإفراد والتذكير.

